



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٤١)

تصنيف وترتيب المدن المصرية
(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)

يناير ٢٠٠١

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

"... ادْخُلُوهُ مَصْرًى إِن شَاءَ اللَّهُ أَمْنِينَ"

(سورة يوسف ٩٩)

فريق البحث

الباحث الرئيسي

أ.د. السيد محمد كيلاني

أ.د. عبد القادر حمزه

أ.د. سيد محمد عبد المقصود

أ.د. علا سليمان الحكيم

أ. رمضان عبد المعطى

د. فريد أحمد عبد العال

أ. ناصر حسن أحمد

مساعد باحث

شكر وتقدير

لايسعني في هذا المجال إلا ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع زملائي الذين شاركوا بالجهد الوافر في اعداد هذه الدراسة المتواضعة والتي نرجو ان تكون مقدمة لبحوث اكثرا تخصصها في هذا المجال.

فقد قام أ.د. سيد محمد عبد المقصود وأ.د. علاء سليمان الحكيم باعداد الجزء الخاسر بالقضايا النظرية عن الحضر والتحضر ومشاكله ودوره في التنمية، بالإضافة إلى دراسة دور المدن كآلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستوياتها المختلفة.

كما قام د. فريد عبد العال في اعداد التحليل لوظائف المدن ولانسنسى ماقدمه من مجهودات كبيرة في اعداد الرسومات البيانية والأشكال التوضيحية في الدراسة.
وقام أ.د. عبد القادر جمزة وأ. رمضان عبد المعطى في اعداد النماذج التي اعتمدت عليها جميع الدراسات التحليلية لترتيب المدن، كما اعدا ورقة عمل رقم (١) لنقد لممودجين معروفيين لترتيب المدن هما غودج Marshal, Zipf.

كما نوه بالجهد الوافر الذي قام به أ. رمضان عبد المعطى باعداد أكثر من ٦٠ بدلة لتطبيق النموذج المقترن والذي تم اختيار احدهم (3a) لترتيب المدن المصرية (مرفق بالملحق).

كما اتقدم بالشكر ايضا للأستاذ ناصر حسن احمد على مساهمته الفعالة كمساعد للباحثين الرئيسيين والترجمات التي قام بها لبعض اجزاء من المراجع الأجنبية التي تطلبتها الدراسة.

والشكر موصول للسيدة/ سامية عبد المنعم مجهداتهما في كتابة واخراج الدراسة على النحو الذي نقدمها به.

وان كرت لا أستطيع ان اوفق للسادة الزملاء حقهم من التقدير على ماقدموه من جهده وافر فاني في النهاية الذي يتحمل اي اخطاء او تقصير قد يراه القارئ.

مقدمة

تعتبر المدن البوتقة التي تنصهر فيها عناصر التحضر ، وقد ساعد تعريفها على وضع الحدود التي تفصل بين مفهوم الحضر ومفهوم الريف. وقد تبلورت هذه الحدود الفاصلة بينهما في جعل حجم الأنشطة غير الزراعية التي يمارسها سكان المدن معياراً للتferقة. إذ أن عملية التحضر ترتبط بعوامل خمس هي: عدد السكان العاملين في قطاع الصناعة والخدمات، التي ترتبط عناصرها بالضرورة بابتكار الفن الإنتاجي (التكنولوجيا)، وانتشارها، وحجم الاستثمارات، والهجرة لتلك المناطق.

ولارتباط تطور المدن بزيادة معدلات النطور الحضري، ومن ثم زيادة معدلات التنمية داخل المجتمعات الحديثة - لارتباط التحضر بالعوامل الخمس التي أشرنا إليها - كان من الضروري البحث أولاً، للتعرف على الهياكل الحضرية والمدن وتصنيفها ، كمقدمه ضرورية لوضع الحلول للمشاكل التي تواجهها. وهذا أحد الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بإعداد هذه الدراسة. فمن المعروف أن النمو الاقتصادي يرتبط بنمو حجم المدن تلك الوحدة الديناميكية التي تؤثر وتتأثر بالاقتصاد المكاني في مستوياته المختلفة، يعكس ذلك حجم السكان وهيكله وأنواع الوظائف التي تقوم بها. وهذا من ناحية أخرى يفسر كيفية نمو المدن أو ما يطلق عليه مبدأ الآثار الدائمة المتراكمة. فالمدن كما أنها آلية أو قاطرة للنمو فإنها أيضا دالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

يرى الاقتصاديون أن النطور والتقدم الاقتصادي يعتمد في أحد جوانبه على وجود العديد من التوازنات، توازن بين مفردات وعناصر العملية الإنتاجية، توازن بين الاستثمار في الإنتاج المادي والخدمات، توازن بين الاستثمار والاستهلاك. إلا أن هناك توازناً مفقوداً كثيراً ما يتتجاهله الاقتصاديون وهو التوازن المكاني. إذ انهم اهتموا بالتوزن الزمني وتجاهلوا المكاني وتناسوا أن هناك تداخلاً بين الزمان والمكان يؤدى إلى وجود هيكل وغط للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة. لذلك غالباً ما يحدث خلل في نظام استخدامات الأرض - التي تتصف بالندرة لوجود بدائل كثيرة لاستخدامها - وتوزيع الأنشطة والسكان بفقد التوازن المكاني. وهذا يفقد عملية

التنمية عنصراً من أهم عناصرها يرتبط على الأقل بمساحة الدول وأسلوب استغلالها. وتبين المشكلة في مصر واضحة للناظر إلى الخريطة المصرية حيث لا توجد حياد بالمعنى المتعارف عليه إلا في مساحة تبلغ ٦,٦٪ من إجمالي مليون كم^٢ هي مساحتها يتكدس عليها أكثر من ٦٠ مليون نسمة. لذلك يمكن القول أن مصر مازالت تفقد عنصر من أهم عناصر تنميتها. وكان من نتائج سوء استخدام المكان وتكدس السكان في مساحة ضيقة أن ظهر الكثير من مشاكل التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، مما أدى إلى وجود تحديات كبيرة أمام المجتمع المصري.

كما تواجه مصر مشكلة في الزيادة العددية للسكان تقرب من المليون نسمة سنوياً نتيجة زيادة معدلات المواليد والخفاض معدلات الوفيات فضلاً عن سوء التوزيع السكاني على الحيز القومي المأهول والمحدود المساحة. ويبدو سوء التوزيع السكاني في أجلسي معانٍ إذا أخذت القاهرة كمثال، فقد بلغ عدد سكانها ٩٩٢,٨٠٠ نسمة حسب بيانات تعداد ١٩٩٦ بنسبة تبلغ حوالي ٤٧٪ من جملة سكان مصر في مصر. وهذا يعني ببساطة شديدة أن عدد سكانها أكبر من مجموع ١٧٠ مدينة أخرى تبدأ في الترتيب من المدينة رقم ٣٠ حتى آخر مدينة رقم ١٩٩. ولو أخذ في الاعتبار القاهرة الكبرى بما تشمله من بعض المناطق الحضرية في محافظتي الجيزة والقليوبية لبلغ حجم سكانها ٥٤٢,٣٣٨ نسمة أي بنسبة تبلغ حوالي ٤٠٪ من إجمالي سكان مصر.

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على هيكل توزيع السكان وتصنيف الأنشطة على الحيز الحضري المصري، وترتيب المدن المصرية وفقاً للحجم السكاني، للوقوف على مدى الخلل في التوزيع تمهيداً لإجراء الدراسات مستقبلاً لوضع السياسات والإجراءات وتحديد الأدوات التي يمكن استخدامها لعادة التوازن الحيزى لدفع عملية التنمية في مصر. كما تهدف الدراسة إلى وضع نموذج يمكن من خلاله ترتيب المدن المصرية بما يتفق وخصوصية البيانات والتفاصيل السكانية الكبيرة بين المدن المصرية. وذلك أنه من المتعارف عليه علمياً أنه كلما كانت فئات الحجم مرتبة بشكل هرمي جيد كلما كان أثراها أكثر كفاءة على النمو الاقتصادي المكاني.

أهمية الدراسة

تلعب المدن الدور القيادي في تطور المجتمعات لما تحتويه من عناصر التحضر التي اشرنا إليه سابقاً. وإذا أخذنا في الاعتبار التحديات التي تواجه المجتمع المصري وبالذات في المرحلة المقبلة في إطار اتفاقيات الجات وفي ظل نظام العولمة التي تبلور ملامحه في غير صالح الدول النامية، وكأنه قدر محتوم، يتضح أنه من الضروري أن تواجه هذه التحديات باستخراج كل الإمكانيات والآدوات التي تساعدها للوقوف أمام هذا التيار الجارف. وكما هو معلوم أن عملية التحضر دور كبير في دفع وتطور الانتاج بالصورة التي يمكن أن تساعده في رفع الكفاءة الانتاجية لمواجهة تحديات المنافسة العالمية. ومن هنا كانت أهمية الدراسة كمقدمة للعديد من البحوث والدراسات المتعمقة في مجالات التحضر بكل فروعه واقسامه ووضع الاسس والتقواعد لاجراء توزيع سكان أكثر عدالة وتوازن على الحيز الجغرافي والاقتصادي المصري.

منهج الدراسة

استخدم الباحثون عديد من المناهج المداخلة وفقاً لاحتياجات كل مرحلة من مراحل الدراسة. فقد أخذت الدراسة بكل من المنهج الوصفى والكمي والاحصائى التحليلي. فقد تم الاطلاع على العديد من المراجع للتعرف على ادبيات الموضوع، واستخدام منهج التحليل الاحصائي للوقوف على مناطق الضعف والقوة في هيكل توزيع السكان والأنشطة. كما تم اعداد عدة نماذج رياضية تم اختيار انسبيها بالنسبة للدراسة الحالية لتصنيف المدن المصرية.

محددات الدراسة

واجه الباحثون عند اعداد هذه الدراسة مشكلتين كان من الضروري الإشارة إليهما على التالى:

- (١) مشكلة توفر المراجع العلمية الحديثة التي تفتقد المكتبات المصرية حول هذا الموضوع الذي يعتبر في الواقع من الموضوعات الهامة لعملية التنمية على المستوى القومي والإقليمي.
- (٢) توفر البيانات، في حقيقة الأمر لاتساعد البيانات المتوفرة التي جاءت في التعداد العام

للسكان لعام ١٩٩٦ على اجراء دراسات متنوعة أكثر تعمقاً في الموضوع اذ لم يتوفّر للباحثين بيانات عن مساحات المدن داخل المحافظات سواء في بيانات الجهاز المركزي للتعداد العامة والاحصاء أو مصلحة المساحة. فقد جاءت بيانات المساحات في كراسات النتائج الأولوية للتعداد لا تتفق مع واقع الحال وكأن مصر جثة هامدة لا تتحرك ولا تنمو وليس هناك اصلاح اراضي أو بناء مدن جديدة منذ تعداد ١٩٧٦ ، فضلاً عن ذلك جاءت البيانات النهائية حالية تماماً من هذه المساحات وهذا بطبيعة الحال يؤثر على الكفاءة البحثية ويقلل من طموحات الباحثين.

خطة الدراسة

جاءت الدراسة في خمسة فصول ومقدمة وخاتمة وتحصيات لتحقيق الأهداف المحددة على النحو التالي:

ناقش الفصل الأول المفاهيم المرتبطة بالمدن ودورها كآلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرض الفصل الثاني القضايا المرتبطة بالتحضر والعوامل المؤثرة عليه ومعايير تعريفه. اما الفصل الثالث فقد اهتم بتشخيص الوضع الراهن لبعض المشاكل التي تواجه التنمية الحضرية في مصر اما الفصل الرابع فقد تم تصنيف المدن المصرية وفي الفصل الخامس، والأخير فقد تم ترتيب المدن المصرية اعتماداً على النموذج الذي تم صياغته لهذا الهدف.

محتويات الدراسة

- شكر وتقدير

- تقدیم

- محتويات الدراسة

- الجداول - الأشكال

الفصل الأول: دور المدن كآلية للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية في مستوياتها المختلفة

٣	١ - مقدمة
٥	٢ - ظاهرة النمو الحضري وال الحاجة إلى سياسة لضبط التحضر
٧	٣ - تعريف المدينة
٧	٤ - أنواع المدن و مواقعها و أحجامها
١٠	٥ - عوامل نمو المدن و ديناميكياتها
١٠	(١) اقتصاديات التجمع أو التكتل
١٠	(٢) ارتفاع الانتاجية
١١	(٣) وفورات أو اقتصاديات الحجم
١١	(٤) اقتصاديات القرب او المدى
١١	(٥) درجة توع مجموعة الأنشطة الانتاجية
١٢	٦ - دور المدن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٣	(١) دور المدن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني
١٥	(٢) دور المدن في التنمية الإقليمية
١٦	(٣) دور المدينة في تنمية إقليم المدينة
١٧	٧ - الحجم الأمثل للمدن
٢٢	٨ - إطار عام لاستراتيجية لضبط ظاهرة التحضر ونمو المدن
٢٣	أ - في المدى القصير
٢٤	ب - في المدى الطويل
٢٥	ج - سياسات مكملة ادارية وتنظيمية
٢٦	د - سياسات وضعها البنك الدولي للتنمية الحضرية في الدول النامية

الفصل الثاني: الحضر والتحضر -
بعض قضاياه النظرية ومشاكله ودوره في التنمية

٢٨	- ١ مقدمة
٢٨	- ٢ بعض القضايا النظرية للحضر
٢٨	(١) التحضر والحضارية
٣٠	(٢) تعريف التحضر
٣٦	(٣) العوامل التي تؤثر على النمو الحضري
٣٢	- ٣ المعايير المستخدمة للتفرقة بين الحضر والريف
٣٢	(١) المعيار الحجمي (الإحصائي)
٣٣	(٢) معيار الكثافة
٣٤	(٣) المعيار الاداري
٣٤	(٤) معيار الادارة الذاتية البلدية
٣٤	(٥) المعيار الوظيفي
٣٤	(٦) المعيار التاريخي
٣٥	(٧) المعيار اللاندسكبي
٣٦	- ٤ التحضر والتنمية
٣٨	- ٥ التحضر في الدول النامية
٣٩	- ٦ مشاكل التحضر
٤١	- ٧ الاجراءات والمحاولات المبذولة للحد من التوسع الحضري
٤٢	- ٨ الاتجاهات الحديثة والمؤشرات لاستراتيجية التنمية الحضرية
٤٢	(١) استراتيجية التنمية الحضرية
٤٥	(٢) سياسات التوازن الاقليمي
٤٦	(٣) ضرورة معالجة المشكلات الادارية للحضر على اساس اقليمي

الفصل الثالث: تشخيص الوضع راهن لبعض مشاكل التنمية الحضرية في مصر

- ٤٩ - الاسس التي اعتمد عليها التعريف الحضري في مصر
- ٥٠ - أثر السياسات الماضية على الوضع الحضري الراهن في مصر
- ٦٠ - بعض المشاكل التي ترتبط بالتنمية الحضرية في مصر
- ٦٢ - هيكل التوزيع للمناطق الحضرية
- ٦٦ - مظاهر الخلل في التموي الحضري
 - (١) جيوب الفقر في الحضر
 - (٢) الخلل في توزيع الأنشطة الاقتصادية على الحيز القومي
 - (٣) العشوائيات
- ٧١ - متعددات التموي الحضري في مصر
 - (١) الوضع الجغرافي
 - (٢) اختلال التوزيع السكاني
 - (٣) معدل البطالة
 - (٤) مشكلة الاسكان

الفصل الرابع: التصنيف الوظيفي للمدن المصرية

وفقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦

- ٧٩ - الهيئة التصنيف
- ٧٩ - اسس التصنيف ومعاييره
- ٨٠ - تطبيق المدن المصرية حسب الوظائف
 - ١/٣ تطبيق المدن المصرية وفقاً لعدد المنشآت
 - ٢/٣ تطبيق المدن المصرية وفقاً لعدد المشتغلين
 - ٣/٣ التركيب الوظيفي للمدن المصرية

الفصل الخامس: ترتيب المدن المصرية - النماذج والتحليل

- ١١٨ - النماذج المستخدمة في إعادة التوزيع السكاني للمدن المصرية
- ١١٩ - ١/١ قاعدة زيف
- ١٢٧ - ١/٢ نموذج مارشال بين النظرية والتطبيق
- ١٣٣ - ٢ - ترتيب المدن المصرية
- ١٣٣ - أ - ترتيب المدن المصرية وفقاً للحجم السكاني
- ١٣٥ - ب - الترتيب الحجمي للأقسام والمدن وفقاً للمحافظات
- ١٣٥ - (١) المحافظات الحضرية
- ١٣٩ - (٢) المحافظات الريفية
- ١٥٦ - (٣) محافظات الحدود
- ١٦٢ - الخلاصة والتوصيات
- ١٧١ - المراجع
- الملاحق
- ١٧٦ - ملحق رقم (١)
- ٢١٠ - ملحق رقم (٢)

الجدوال والأشكال

صفحة	١ - الجداول
٥٥	جدول رقم (١-٣) : نسبة الاستثمارات الموزعة على المحافظات في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٥/٦٤-٦١/٦٠)
٥٦	جدول رقم (٢-٣) : الاستخدامات الإستثمارية موزعة على القطاعات الإقتصادية والمحافظات (خطة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠)
٥٨	جدول رقم (٣-٣) : تطور معدلات النمو السنوي للسكان على المستوى القومي وعلى مستوى الحضر والريف خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٠٧
٦٥	جدول رقم (٣-٤) : المحافظات التي بها سكان حضريون أكبر أو مسلوی أو أقل لأقسام المتنزه بالإسكندرية والبساتين بالقاهرة
٨٢	جدول رقم (٤-١) : التوزيع الإقليمي للمنشآت الإقتصادية في المدن المصرية وفقاً لبيانات ١٩٩٦
٨٤	جدول رقم (٤-٢) : التوزيع الإقليمي النسبي للمنشآت الإقتصادية في المدن المصرية حسب نوع النشاط ووفقاً لبيانات ١٩٩٦
٨٦	جدول رقم (٤-٣) : معامل الأهمية النسبية لعدد النشآت الإقتصادية في مدينة القاهرة مقارنة بمثيلها في المحافظات الحضرية وبباقي المحافظات المصرية ١٩٩٦
٨٨	جدول رقم (٤-٤) : معامل التوطن لعدد النشآت الإقتصادية في مدينة القاهرة مقارنة بمثيلها في محافظات الحضر وبباقي المحافظات المصرية ١٩٩٦
٩١	جدول رقم (٤-٥) : التوزيع الإقليمي للمشتغلين بالمنشآت الإقتصادية في المدن المصرية وفقاً لبيانات ١٩٩٦
٩٤	جدول رقم (٤-٦) : معامل الأهمية النسبية لعدد العاملين بالمنشآت الإقتصادية في مدينة القاهرة مقارنة بمثيلها في محافظات الحضر وبباقي المحافظات المصرية ١٩٩٦

٩٥	جدول رقم (٤-٧) : معامل التوطن لعدد العاملين بالمنشآت الاقتصادية في مدينة القاهرة مقارنة بمثيلها في محافظات الحضرة وبباقي المحافظات المصرية ١٩٩٦
١٢٢	جدول رقم (١-٥) : تطبيق قاعدة زيف على بيانات مدن محافظة الإسماعيلية
١٢٣	جدول رقم (٢-٥) : حالة إفتراضية أولى (تماثل عدد المدن وإجمالي السكان)
١٢٣	جدول رقم (٣-٥) : حالة إفتراضية ثانية (تماثل عدد المدن وإجمالي السكان)
١٢٤	جدول رقم (٤-٥) : حالة محافظة السويس (تماثل عدد المدن وإجمالي السكان)
١٢٤	جدول رقم (٥-٥) : حالة محافظة أسوان (تماثل عدد المدن وإجمالي السكان)
١٢٥	جدول رقم (٦-٥) : حالة إفتراضية
١٢٦	جدول رقم (٧-٥) حالة محافظة الميا
١٢٧	جدول رقم (٨-٥) : حالة افتراضية
١٢٩	جدول رقم (٩-٥) : تعديل النموذج لتورنتو (حالة تطبيقية)
١٣٠	جدول رقم (١٠-٥) : إعادة حساب تقديرات سكان المدن الكندية
١٣١	جدول رقم (١١-٥) : تطبيق نموذج مارشال على مدينة بور سعيد
١٣٢	جدول رقم (١٢-٥) : تطبيق نموذج مارشال على مدن محافظة الغربية
١٣٤	جدول رقم (١٣-٥) : ترتيب المدن المصرية وفقاً لحجم السكان

٤- الأشكال

الصفحة

- شكل رقم ١-١: الحجم الأمثل عن طريق المقارنة بين التكاليف والإيرادات ٢٠
- شكل رقم ١-٣: علاقة التوازن بين عملية التنمية الحضرية والتنمية الصناعية ٥٢
وعملية التنمية الاجتماعية والحضرية
- شكل رقم ٢-٣: سكان الحضر ١٩٩٦ ٧٣
- شكل رقم ٣-٣: تطور سكان المدن والريف كنسبة إلى إجمالي السكان خلال الفترة ٧٤ (١٩٩٦-١٩٠٧)
- شكل رقم ٤-١: التوزيع الإقليمي النسبي للمنشآت الاقتصادية في المدن المصرية ٨٥
حسب نوع النشاط ووفقاً لبيانات ١٩٩٦
- شكل رقم ٤-٢: معامل الأهمية النسبية لعدد العاملين بالمنشآت الاقتصادية في مدينة ٨٧
القاهرة مقارنة بعشرتها في محافظات الحضر وبباقي المحافظات المصرية
- ١٩٩٦ مشتغلون
- شكل رقم ٤-٣: معامل التوطن لعدد المنشآت الاقتصادية في مدينة القاهرة مقارنة ٨٩
بعشرتها في محافظات الحضر وبباقي المحافظات المصرية ١٩٩٦
- شكل رقم ٤-٤: التوزيع الإقليمي النسبي للمشتغلين بالمنشآت الاقتصادية في المدن ٩٣
المصرية حسب نوع النشاط ووفقاً لبيانات ١٩٩٦
- شكل رقم ٤-٥: معامل التوطن لعدد العاملين بالمنشآت الاقتصادية في مدينة القاهرة ٩٥
مقارنة بعشرتها في محافظات الحضر وبباقي المحافظات المصرية ١٩٩٦
- شكل رقم ٤-٦: التصنيف الوظيفي للسكان على مستوى المنشآت الحضرية ٩٨
بمحافظات مصرية (وفقاً لنسبة المشتغلين بالأنشطة
- الاقتصادية) ١٩٩٦
- شكل رقم ٤-٧: التوزيع النسبي للسكان المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية على ٩٩
مستوى مدينة الإسكندرية ١٩٩٦
- شكل رقم ٤-٨: التوزيع النسبي للسكان المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية على ٩٩
مستوى مدينة بور سعيد ١٩٩٦
- شكل رقم ٤-٩: التوزيع النسبي للسكان المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٠
مستوى مدينة السويس ١٩٩٦
- شكل رقم ٤-١٠: التوزيع النسبي للسكان المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠١

مستوى مدن دمياط ١٩٩٦

شكل رقم ١١-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠١

مستوى مدن الدقهلية ١٩٩٦

شكل رقم ١٢-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٢

مستوى مدن الشرقية ١٩٩٦

شكل رقم ١٣-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٣

مستوى مدن القليوبية ١٩٩٦

شكل رقم ١٤-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٤

مستوى مدن كفر الشيخ ١٩٩٦

شكل رقم ١٥-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٤

مستوى مدن الغربية ١٩٩٦

شكل رقم ١٦-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٥

مستوى مدن المنوفية ١٩٩٦

شكل رقم ١٧-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٥

مستوى مدن البحيرة ١٩٩٦

شكل رقم ١٨-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٦

مستوى مدن محافظة الاسماعيلية ١٩٩٦

شكل رقم ١٩-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٧

مستوى مدن الجيزة ١٩٩٦

شكل رقم ٢٠-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٧

مستوى مدن بنى سويف ١٩٩٦

شكل رقم ٢١-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٨

مستوى مدن الفيوم ١٩٩٦

شكل رقم ٢٢-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٩

مستوى مدن المنيا ١٩٩٦

شكل رقم ٢٣-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١٠٩

مستوى مدن أسيوط ١٩٩٦

شكل رقم ٢٤-٤: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١٠

مستوى مدن سوهاج ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٢٥: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١١

مستوى مدن قنا ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٢٦: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١١

مستوى مدينة الأقصر ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٢٧: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١٢

مستوى مدن أسوان ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٢٨: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١٣

مستوى مدن البحر الأحمر ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٢٩: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١٣

مستوى مدن الوادى الجديد ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٣٠: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١٤

مستوى مدن مطروح ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٣١: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١٥

مستوى مدن شمال سيناء ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٣٢: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١٥

مستوى مدن جنوب سيناء ١٩٩٦

شكل رقم ٤-٣٣: التوزيع النسبي للسكان المشغلين بالأنشطة الاقتصادية على ١١٦

مستوى مدن الجمهورية

شكل رقم ١-٥: التصنيف الحجمي لعدد مدن الجمهورية ١٣٤

شكل رقم ٢-٥: التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة القاهرة ١٣٥

شكل رقم ٣-٥: التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة الإسكندرية ١٣٧

شكل رقم ٤-٥: التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة بور سعيد ١٣٨

شكل رقم ٥-٥: التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة السويس ١٣٩

شكل رقم ٦-٥: التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة دمياط ١٤٠

شكل رقم ٧-٥: التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة الدقهلية ١٤١

شكل رقم ٨-٥: التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة الشرقية ١٤٢

شكل رقم ٩-٥: التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة القليوبية ١٤٣

- شكل رقم ١٠-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة كفر الشيخ ١٤٤
- شكل رقم ١١-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة الغربية ١٤٥
- شكل رقم ١٢-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة المنوفية ١٤٦
- شكل رقم ١٣-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة البحيرة ١٤٧
- شكل رقم ١٤-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة الاسماعيلية ١٤٨
- شكل رقم ١٥-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة الجيزة ١٤٩
- شكل رقم ١٦-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة بنى سويف ١٥٠
- شكل رقم ١٧-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة الفيوم ١٥١
- شكل رقم ١٨-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة المنيا ١٥٢
- شكل رقم ١٩-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة أسيوط ١٥٣
- شكل رقم ٢٠-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة سوهاج ١٥٤
- شكل رقم ٢١-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة قنا ١٥٥
- شكل رقم ٢٢-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة أسوان ١٥٦
- شكل رقم ٢٣-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة البحر الأحمر ١٥٧
- شكل رقم ٢٤-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة الوادى الجديد ١٥٧
- شكل رقم ٢٥-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة مطروح ١٥٨
- شكل رقم ٢٦-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة شمال سيناء ١٥٩
- شكل رقم ٢٧-٥ : التصنيف الحجمي وتوزيع السكان داخل محافظة جنوب سيناء ١٦٠

الفصل الأول

**دور المدن كآلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى مستوياتها المختلفة**

يقول العالم الجغرافي المصري

المرحوم الأستاذ الدكتور جمال حдан

... " والمدن بؤرات للتطور الحضاري، وبلورات للتحضر، هي اجهزة الاستقبال والارسال الملمدي والعملي. وهى مراكز الاستقطاب الفكرى والاشاعع الثقافى"
جمال حдан، المدينة العربية، دار الهلال، ١٩٩٦.